الوحدة الرابعة: حوكمة الإنترنت

الفصل الخامس:

القضايا المرتبطة بالعالم الحقيقي

القضايا المرتبطة بالعالم الحقيقي

- تسليط الضوء على القضايا الموجودة في العالم الحقيقي التقليدي، التي يوجد ما يشابهها في العالم الرقمي/السيبراني.
- رفع مستوى الوعي بخصوص الحاجة إلى وجود نواظم.
- أهم القضايا:
  - سياسة المنافسة
  - الحظر على الإنترنت
  - التشهير
  - حقوق النشر والملكية الفكرية
  - الخصوصية

© Copyright 2014 ESCWA. All rights reserved. No part of this presentation in all its property may be used or reproduced in any form without a written permission

سياسة المنافسة

- تحرير قطاع الاتصالات لرفع التنافسية، وخاصة إذا كان قطاعاً احتكارياً أو يشهد ممارسات احتكارية.
- أدى تحرير القطاع إلى تحسين مستوى الخدمات وتخفيض الأسعار. وانعكس تخفيض الأسعار بدوره على ارتفاع معدلات النفاذ، وخاصة في خدمات الحزمة العريضة.
- تظهر النظريات أنه لا بد من وجود ثلاثة أطراف على الأقل حتى تتحقق المنافسة الفاعلة.

© Copyright 2014 ESCWA. All rights reserved. No part of this presentation in all its property may be used or reproduced in any form without a written permission

الحظر على الإنترنت

- المحتوى على الإنترنت غير خاضع لأية رقابة
- السبب الأساسي توزع المعلومات والطبيعة المعولمة للشبكة
- تلجأ بعض الدول إلى حظر المحتوى التي تراه غير ملائم
- قلق تجاه تطبيقات التواصل متعدد الوسائط لأنها محصنة، وبالتالي يمكن استخدامها لأغراض جرمية

© Copyright 2014 ESCWA. All rights reserved. No part of this presentation in all its property may be used or reproduced in any form without a written permission

نشاط يمكن القيام به

- حاول أن تجد القواعد المطبقة لضبط المحتوى في بلدك، في حال وجودها.
- إذا طلبت حكومة بلد آخر من حكومة بلدك أن تحظر الدخول إلى موقع لأنه يقدم محتوى يخالف قوانين ذلك البلد، فماذا يجب على حكومتك أن تفعل؟ حاول وضع تصور لمقترح مع تقديم التبرير المناسب.

© Copyright 2014 ESCWA. All rights reserved. No part of this presentation in all its property may be used or reproduced in any form without a written permission

التشهير

- ارتفاع درجة سهولة وحرية التعبير على شبكة الإنترنت مقارنةً بوسائط الإعلام التقليدية
- تزداد احتمالات ظهور أعمال التشهير عبر الشبكة.
- في الإطار القانوني التقليدي، تتم معالجة قضايا التشهير باعتماد مبدأ الموازنة بين مصالح متضاربة: مصلحة الفرد في المحافظة على سمعة حسنة والمصلحة الجماعية في تشجيع حرية التعبير وحرية النقد.
- عولمة الإنترنت : تضارب بين القيم الثقافية واختلاف أهمية المصالح الفردية والجماعية بين المجتمعات المختلفة.

© Copyright 2014 ESCWA. All rights reserved. No part of this presentation in all its property may be used or reproduced in any form without a written permission

دراسة حالة – التشهير عبر الإنترنت في أستراليا

من أهم الأمثلة عن حالات التشهير وتشعباتها حالة جوزيف غوتنيك Joseph Gutnick، وهو رجل أعمال من ملبورن في أستراليا. وقد شهَّرت مجلة بارون الإلكترونية Barron's Online التي تملكها شركة داو جونز Dow Jones بالشخص المذكور في أحد مقالاتها. وكان للمجلة 14 مشتركاً في أستراليا من أصلهم خمسة في ولاية فيكتوريا التي تقع مدينة ملبورن فيها، واعتبرت المحكمة العليا الأسترالية ذلك كافياً لتعتبر أن البت في القضية يدخل ضمن اختصاصها. وكان للمجلة أيضاً 1700 مشترك في النسخة الإلكترونية المنشورة على الإنترنت وقد دفعوا اشتراكاتهم مستخدمين بطاقة ائتمان صادرة في أستراليا. ولم تكن الأهمية في الحكم بحد ذاته بقدر ما كانت في آثاره اللاحقة. إذ في حال ربح غوتنيك الدعوى، فمن شأن ذلك أن يضع أصحاب المنشورات الإلكترونية في خطر، إذ سيكونوا معرضين لرفع دعاوي عليهم في دول لديها قوانين متشددة ضد التشهير. ولحسن الحظ فقد أخذت المحكمة في الحسبان الضرر الفعلي الذي حصل، وحكمت للمدعي بالتعويض فقط عن الأذى الذي تعرضت له سمعته في ملبورن وليس في العالم.

حقوق النشر والأشكال الأخرى لحقوق حماية الملكية الفكرية

- سهولة نسخ متطابقة من أي وثيقة رقمية في العالم الرقمي، بدون أي تغيير في الجودة.
- من الممكن بسهولة اختراق الملكية الفكرية
- تحولت الإنترنت إلى أحد أهم مصادر القرصنة للأفلام والأغنيات والبرمجيات
- تسعى شركات الإنتاج الفني لمكافحة تلك الظاهرة
- تتضمّن حماية حقوق الملكية الفكرية معالجة المواضيع الآتية:
  - توسيع نطاق منظومة الملكية الفكرية وحماية حقوق النسخ لتتضمّن العالم الرقمي.
  - ضمان الحصول على حقوق الاستخدام وحمايتها من النسخ وإدارتها في العالم الرقمي.
  - منع قرصنة الأعمال المحمية.

© Copyright 2014 ESCWA. All rights reserved. No part of this presentation in all its property may be used or reproduced in any form without a written permission

دراسة حالة – قرصنة الموسيقا

تعتبر الموسيقا أكثر أشكال المحتوى المعرّض للقرصنة في العالم. ومع تحقيق العديد من الأجهزة المخصّصة للاستماع إلى الموسيقا، مثل الـ iPod، مبيعات متزايدة عبر العالم، فإن بيع الأقراص الليزرية هو في انخفاض مستمر منذ سنوات. ويعود السبب الرئيسي إلى تطور البرمجيات التي تسمح للمستخدمين بنسخ ملفات الموسيقى بعضهم من بعض، دون المرور بالمخدمات. ويعرف هذا النوع من الشبكات بشبكات الند للند peer-to-peer، التي طورت بوجه خاص بهدف تبادل المحتوى بين المستخدمين دون لفت النظر، عن طريق وضع تلك الملفات على مخدمات. ومن أشهر تلك الشبكات شبكة torrent وشبكة Emule.

وبعد تفاقم تلك الظاهرة، خرجت شركات الإنتاج عن صمتها وقامت بحملة كبيرة ضد مستخدمي تلك التطبيقات. وقد كان المستخدمون يتصورون أنهم محميون من التعقب بسبب عدم اعتمادهم على مخدّم وقيامهم بتبادل الملفات مباشرة؛ ولكن هذا لم يكن صحيحا، فقد كان من الكافي أن يدخل أخد المستخدمين الوهميين إلى الشبكة ويطلب جمع الملفات ليحصل على قائمة من العناوين للمستخدمين الذين يقومون بنسخ الملفات. وكان مزودو خدمة الإنترنت ملزمين بتقديم البيانات التي تسمح بالتعرف على أولئك المستخدمين نظراً لقيامهم بأعمال غير قانونية تستوجب الملاحقة.

وقد استمرت الحملة التي قادتها رابطة صناعة التسجيلات الأمريكية (RIAA) خمس سنوات كاملة (2003-2008)، قامت خلالها برفع عدد هائل من الدعاوى القضائية ضد المستخدمين الذين قاموا بتحميل أو مشاركة الأغنيات. وقد بلغ عدد الذين تعرضوا لتلك الدعاوى زهاء 28 ألف شخص، قام أغلبهم بتسوية الدعوى بعد دفع مبالغ لايستهان بها؛ وباعتبار أن أغلبهم من الجيل الشاب والطلاب، فقد وجدوا أنفسهم مضطرين لترك الدراسة والعمل حتى يتمكنوا من دفع مبلغ التسوية الذي كان يتراوح بين 3-11 ألف دولار.

الخصوصية

- وضع قواعد تضبط استخدام الجهات العامة والخاصة للمعلومات الشخصية
- أهمية متنامية بعد أن أصبح تجميع المعلومات ومقاطعتها أمراً سهلاً مع الوسائط التكنولوجية
- لاختراق الخصوصية عدة أوجه، يجري أغلبها لأسباب تجارية
- قوانين صارمة لحماية البيانات الشخصية ومنع تداولها
- نواظم الاتحاد الأوروبي لإرسال البيانات إلى الخارج.

© Copyright 2014 ESCWA. All rights reserved. No part of this presentation in all its property may be used or reproduced in any form without a written permission

دراسة حالة – ضوابط الخصوصية وقوانين حماية البيانات في الدول العربية (1)

من الصعب وضع ضوابط مستقلة معرفة تعريفاً واضحاً وصريحاً، أو سن قوانين تتعلّق بموضوع الخصوصية وحماية البيانات في الدول العربية، إذ يتم الاستناد في كثير من الأحيان إلى النصوص القانونية في التشريعات الأخرى أو ضوابط المهن التخصصية، كحماية البيانات الشخصية للمرضى أو السرية المصرفية؛ وهي في جميع الأحوال غير محدثة بما يتناسب مع عصر المعلومات وطبيعته. وربما كان السبب الرئيسي وراء ذلك هو عدم نضوج أفكار مجتمع المعلومات في تلك الدول وظهور الحاجة الواضحة إلى تلك التشريعات.

وتعد تونس من الدول القليلة التي أصدرت تشريعاً بهذا الخصوص في عام 2004 تحت مسمى قانون حماية البيانات التونسي رقم 63-2004 الصادر في 27 تموز/يوليو 2004. وهي حالياً بصدد تحديثه بعد التغيرات السياسية التي حدثت في تلك الدولة باعتبار أن أغلب مواده لا تتوافق مع المعايير الدولية.

في استثناء لافت للنظر، هناك مناطق ذات طبيعة خاصة استصدرت تشريعات أو ضوابط لهذا الغرض، من أهم الأمثلة عليها المركز المالي الدولي Dubai International Financial Center (DIFC) في دبي والمركز المالي في قطر Qatar Financial Center (QFC).

دراسة حالة – ضوابط الخصوصية وقوانين حماية البيانات في الدول العربية (2)

وقد صيغت تلك الضوابط بحيث تكون عموماً متسقة مع قوانين حماية البيانات الصادرة في الدول التي هي أكثر تطوراً (وبوجه خاص ضوابط الاتحاد الأوروبي الخاصة بحماية البيانات EU Data Protection Directive 95/46/EC وقانون حماية البيانات في الملكة المتحدة الصادر في سنة UK Data Protection Act 1998).

تنطبق تلك الضوابط على مجموعة من البيانات الشخصية التي يمكن أن تنسب لأشخاص محددين، وتضع الالتزامات التي تضمن أن البيانات الشخصية يمكن أن تعالج بعدالة وتحت القانون، وبأمن، ولغرض واستخدام محدد ومشروع. كما تتضمن تلك الضوابط قيوداً على نقل البيانات من المراكز المالية إلى خارجها.

ومن الواضح أن ضرورة استصدار هذا النوع من القوانين في تلك المناطق الخاصة سببها طبيعة عمل تلك المناطق التي لا يمكنها استقطاب الشركات والمستثمرين بدون وجود هذا النوع من التشريعات والضوابط. فإذا نظرنا إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة دبي، لا نجد في القانون الاتحادي أو في قانون الإمارة تشريعات أو ضوابط مخصصة لخصوصية وحماية البيانات، وإنما توجد نصوص متفرقة ضمن القوانين العامة (الدستور الإماراتي، وقانون المعاملات المدنية، والقانون الجزائي).

دراسة حالة – ضوابط الخصوصية وقوانين حماية البيانات في الدول العربية (3)

أمثلة مأخوذة من نص الضوابط المعتمدة في المركز المالي الدولي في دبي:

المادة 11- النقل (المقصود البيانات) خارج المركز المالي الدولي في دبي للمعلومات

يمكن نقل البيانات الشخصية الموجودة داخل النطاق القضائي لتطبيق هذه التعليمات إلى خارج المركز الدولي في دبي حصراً في حال تحقق الشروط الآتية:

هناك مستوى ملائم من الحماية للبيانات الشخصية يضمنها القانون والأنظمة التي تطبق على الجهة المستقبلة، كما يحدد البند 11(1)؛ أو كما تنص عليه المادة 12.

في معرض تطبيق البند 11(1)، يعتبر النطاق القضائي ذي مستوى ملائم من الحماية للبيانات الشخصية إذا كان ذلك النطاق مصنفاً كنطاقٍ مقبول ضمن التعليمات الناظمة أو لدى نطاق آخر يقره المفوض بحماية البيانات Commissioner of Data Protection.

المادة 12- النقل خارج المركز المالي الدولي في دبي للمعلومات بدون وجود مستوى ملائم من الحماية.

يمكن نقل البيانات الشخصية الموجودة داخل النطاق القضائي لتطبيق هذه التعليمات إلى خارج المركز الدولي في دبي إلى جهة لا تخضع إلى قوانين وأنظمة تضمن مستوى ملائم من الحماية للبيانات الشخصية بالمعنى الذي تنص عليه المادة 11 بشرط انطباق الشروط الآتية:

قيام المفوض بحماية البيانات أو من ينوب عنه بإعطاء إذن أو موافقة خطية لنقل البيانات. وقيام مراقب البيانات Data Controller بتطبيق إجراءات حماية مناسبة بهدف حماية البيانات الشخصية المعنية.

قيام صاحب البيانات Data Subject بإعطاء موافقته الخطية على النقل.

هناك حاجة لنقل البيانات لتنفيذ عقد بين صاحب البيانات والمشرف على معالجة البيانات، أو لتنفيذ إجراءات سابقة للتعاقد بناء على طلب صاحب البيانات.

الخصوصية

- وضع قواعد تضبط استخدام الجهات العامة والخاصة للمعلومات الشخصية
- أهمية متنامية بعد أن أصبح تجميع المعلومات ومقاطعتها أمراً سهلاً مع الوسائط التكنولوجية
- لاختراق الخصوصية عدة أوجه، يجري أغلبها لأسباب تجارية
- قوانين صارمة لحماية البيانات الشخصية ومنع تداولها
- نواظم الاتحاد الأوروبي لإرسال البيانات إلى الخارج.

© Copyright 2014 ESCWA. All rights reserved. No part of this presentation in all its property may be used or reproduced in any form without a written permission

اختبر نفسك

- إلى أي درجة تؤثر سياسة المنافسة على النفاذ إلى الإنترنت؟
- إلى أي حد يمكن السماح بالحظر على الإنترنت؟
- هل بإمكان مستخدم الإنترنت التشهير بمستخدم آخر دون أن يخشى المحاسبة؟
- هل يجب تعديل قوانين التشهير حتى تتواءم مع الإنترنت؟
- ما هي أكثر المواضيع خلافاً فيما يخص حقوق النشر والملكية الفكرية على شبكة الإنترنت؟
- ما هما النموذجان المختلفان المتعلقان بالخصوصية وحماية البيانات وما هو وجه الاختلاف بينهما؟

© Copyright 2014 ESCWA. All rights reserved. No part of this presentation in all its property may be used or reproduced in any form without a written permission

الوحدة الرابعة: حوكمة الإنترنت

الفصل السادس:

الجانب التنموي والفجوة الرقمية

حوكمة الإنترنت والتنمية

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنها الإنترنت، رافعة لتسريع عملية التنمية
- ارتباط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأهداف الألفية للتنمية
- المشكلة الأساسية: التكاليف.
  - تكاليف أسعار التجهيزات الحاسوبية والبرمجيات.
  - تكاليف النفاذ إلى الإنترنت وخدماتها المختلفة.
- تهدف حوكمة الإنترنت إلى تخفيض الشق الثاني من التكاليف

© Copyright 2014 ESCWA. All rights reserved. No part of this presentation in all its property may be used or reproduced in any form without a written permission

حوكمة الإنترنت وتخفيض تكاليف النفاذ

- تواجد البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية
- النموذج الحالي الاقتصادي للنفاذ إلى الإنترنت يمثل عبئاً غير متكافئ على الدول قيد النمو
- الأثر السلبي الكبير للبريد غير المرغوب فيه، خاصة أن معظم البريد الطفيلي يرسل من شبكات الدول المتقدمة.
- السعي المستمر إلى فرض لوائح حقوق الملكية الفكرية على المحتوى الرقمي المتاح عبر الإنترنت
- الدور السلبي الذي لعبته مجموعات حماية الملكية الفكرية في الحد من إطلاق نطاقات علوية جديدة، وما نتج عنه من محدودية في انتشار أسماء النطاقات وارتفاع في تكاليفها
- محدودية العناوين المتاحة وظهور أثر "الوافدين الأوائل" إلى الشبكة واحتكارهم للعناوين التي وزعت لفترة طويلة بتساهل

© Copyright 2014 ESCWA. All rights reserved. No part of this presentation in all its property may be used or reproduced in any form without a written permission

حوكمة الإنترنت وتخفيض تكاليف النفاذ

- تواجد البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية
- النموذج الحالي الاقتصادي للنفاذ إلى الإنترنت يمثل عبئاً غير متكافئ على الدول قيد النمو
- الأثر السلبي الكبير للبريد غير المرغوب فيه، خاصة ان معظم البريد الطفيلي يرسل من شبكات الدول المتقدمة.
- السعي المستمر إلى فرض لوائح حقوق الملكية الفكرية على المحتوى الرقمي المتاح عبر الإنترنت
- الدور السلبي الذي لعبته مجموعات حماية الملكية الفكرية في الحد من إطلاق نطاقات علوية جديدة، وما نتج عنه من محدودية في انتشار أسماء النطاقات وارتفاع في تكاليفها
- محدودية العناوين المتاحة وظهور أثر "الوافدين الأوائل" إلى الشبكة واحتكارهم للعناوين التي وزعت لفترة طويلة بتساهل

© Copyright 2014 ESCWA. All rights reserved. No part of this presentation in all its property may be used or reproduced in any form without a written permission